Federal Republic of Germany
Foreign Office

RASHEED رشيد
TRANSPARENCY INTERNATIONAL - JORDAN
الشفافية الدولية – الأردن

معاً للقضاء على الفساد
TOGETHER TO END CORRUPTION

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the coalition against corruption

# ملخص

# تقرير الظل
# استعراض التقدم المحرز في الأردن
# للأهداف الفرعية 4 و 5 و 10 من الأهداف 16 من
# أهداف التنمية المستدامة
# 2017

www.rasheedti.org

رشيد للنزاهة والشفافية / رشيد (الشفافية الدولية - الأردن) هو منظمة مجتمع مدني غير ربحية، تأسست نهاية عام 2013، ويعتبر فرع تحت التأسيس "لمنظمة الشفافية الدولية" في الأردن. ويهدف رشيد إلى الارتقاء بمستوى النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص، وتعزيز وعي الأفراد من شتى القطاعات بأهمية الشفافية والمساءلة والإبلاغ عن الفساد، إضافة إلى تعزيز الأطر القانونية والتنفيذية لمنظومة النزاهة الوطنية، وذلك من خلال التواصل والتعاون وتبادل الخبرات مع المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية والعمل على توسيع دائرة البيانات والمعلومات المتاحة للمواطن.

إعداد : رشيد للنزاهة والشفافية

رشيد RASHEED
TRANSPARENCY INTERNATIONAL - JORDAN
الشفافية الدولية – الأردن

معاً للقضاء على الفساد
TOGETHER TO END CORRUPTION

# مقدمة:

بتوجيه من صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني، منحت الحكومة الأردنية مكافحة الفساد أولوية عليا على مدى السنوات الست الماضية، حيث قامت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في الأردن منذ عام 2008، بإعداد وتنفيذ سلسلة من الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، كان أحدثها الاستراتيجية الثالثة التي أطلقت في بداية عام 2017، متوائمة مع وثيقة رؤية الأردن 2025 وفق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي وضعتها الأمم المتحدة.

وخلال عامي 2015 و 2016، تم إحراز تطورات هامة في مجالات عديدة مثل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية الشهود، ومكافحة الفساد، والشفافية المالية، وتمويل الحملات الانتخابية. وقد تلقت هيئة مكافحة الفساد منذ إعلان البرنامج الرسمي لحماية الشهود عام 2014، بلاغا شهريا واحدا على الأقل من المبلغين. كما تلقت وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عدداً من تقارير المعاملات المشبوهة التي ازداد عددها عاما بعد عام منذ 2014. وفي عام 2015، صدر قانون الأحزاب السياسية الذي ينظم تمويل هذه الأحزاب. واشتمل التشريع على مواد تمنع الأحزاب من تلقي التمويل من مصادر غير معلنة، كما ألزمها بإصدار بياناتها المالية سنويا حيث تتولى لجنة شؤون الأحزاب في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية متابعة وتنظيم هذه التشريعات.

وفي عام 2016، صدر قانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد رقم (13)، والذي يمنح الهيئة سلطات إضافية، حيث حدد القانون بشكل واضح، أفعال الفساد التي يمكن للهيئة مقاضاة مرتكبيها. وأنشأ القانون أيضا نيابة متخصصة بقضايا الفساد في النيابة العامة، وحدد الحدود الدنيا للعقوبات الإلزامية على المدانين، ووفر سبل الحماية اللازمة للمبلغين، والشهود، والمخبرين، والخبراء، وعدم الكشف عن هويتهم. كما نص القانون على أنه لا يحول صدور قرار من المحكمة دون اسقاط دعوى الحق العام أو وقف الملاحقة أو الإعفاء من العقوبة دون الاستمرار في استرداد الأموال المتحصلة عن الفساد، ومنح القانون للهيئة حق إنشاء حساب "أمانات المصالحات والتسويات" لدى البنك المركزي لحفظ وإدارة المنافع المتحصلة عن أفعال الفساد لحين تسليمها إلى مستحقيها.

ومع ذلك، هنالك حاجة ملحة للتقدم في مجالات عدة مثل الشفافية في القطاع الخاص، وتنظيم تدفق الأسلحة، وشفافية جماعات الضغط، وحماية الحريات الأساسية. وحيث أن الشركات المساهمة العامة هي فقط الملزمة بنشر بياناتها المالية السنوية، فلا بد من زيادة شفافية القطاع الخاص من خلال إلزام الشركات بزيادة التقارير المتاحة للعامة. بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال التقارير المتعلقة بانتقال الأسلحة من الأردن إلى مناطق الصراع الإقليمية والبلدان التي تشهد انتهاكات بارزة لحقوق الإنسان، تبرز الحاجة إلى رقابة شديدة ونظام صارم ينظم تدفق الأسلحة. على صعيد آخر وبالرغم من إحراز الأردن تقدما ملحوظا بوضع تشريع جديد لتمويل الحملات الانتخابية، فإن على الحكومة وضع التشريعات اللازمة لمراقبة الشفافية لدى جماعات الضغط.

كما أن صدور قرار رقم 1502 من قبل الديوان الخاص بتفسير القوانين في تشرين الأول 2015، الذي يعتبر المادة 11 من قانون الجرائم الإلكترونية، والتي تسمح بحبس مسيئي استخدام الإنترنت، تنطبق أيضا على الصحفيين، بالرغم من مخالفة ذلك للمادة 24 من قانون المطبوعات والنشر التي تمنع توقيف الصّحفيين نتيجة لإبداء الرأي بالقول والكتابة، وغيرها من وسائل التعبير.

كما أن تعميم هيئة الإعلام في السنوات الأخيرة على القنوات الفضائية، وقنوات البث، والمواقع الإلكترونية ما يفيد حظر النشر في الأمور المتعلقة بشؤون الأجهزة الأمنية ومنتسبيها، إلا

بطلب مباشر وصريح من المصادر المسؤولة لدى تلك الأجهزة تحت طائلة المسؤولية يؤدي إلى الحد من حرية الصحفيين في التعبير وحق الناس في الحصول على المعلومة.

## التوصيات الرئيسية:

(1) ضمان الامتثال الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، من خلال موائمة جميع التشريعات ذات الصلة معها.

(2) ضمان تحديث البيانات المتعلقة بمسائل مكافحة الفساد والشفافية بانتظام، ونشرها في التقارير السنوية لجميع الوزارات المعنية وإتاحتها للجمهور خلال فترة زمنية محددة.

(3) تعزيز الشفافية في القطاع العام، من خلال تضمين التشريعات ذات الصلة بمتطلبات محددة للإفصاح العام بشكل دوري ونشر المعلومات الواردة في إقرارات إشهار الذمة المالية.

(4) تعزيز ثقافة الشفافية في القطاع الخاص، من خلال ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية (الحقيقية)، وتشجيع الشركات على نشر بياناتها السنوية، والمعلومات الأخرى ذات العلاقة، وتشديد العقوبات المترتبة عن عدم الإفصاح عن المعلومات المطلوبة قانونيا.

(5) العمل على ايجاد التشريعات التي تضمن الاستقلال المالي والإداري والسياسي للهيئات الرقابية والإشرافية والإنفاذية مثل وسائل الإعلام، وديوان المحاسبة، ولجنة شؤون الأحزاب، ومجلس المعلومات، ومؤسسات إنفاذ القانون.

(6) توسيع تعريف الأشخاص السياسيين ممثلو المخاطر الوارد في تشريعات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليشمل الموظفين العموميين المحليين.

(7) تعديل التشريعات ذات الصلة لتشمل حماية المبلغين عن المخالفات الذين يكشفون عن معلوماتهم علنا أو إلى أطراف ثالثة، إذا اقتضت الظروف ذلك.

(8) النظر في تشكيل لجنة نيابية دائمة للأمن والدفاع، وتعديل التشريعات ذات الصلة لضمان قدر أكبر من وصول مجلس الأمة للمعلومات المتعلقة بالأجهزة الأمنية ومنتسبيها.

(9) مراجعة قانون الجرائم الإلكترونية، وقانون منع الإرهاب لعام 2006، لضمان عدم الإخلال بحق حرية التعبير، وعدم توقيف الصحفيين دون سند قانوني.

(10) النظر في تعديل قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، ليشمل أحكاما إلزامية، تسمح بالإفصاح عن المعلومات عندما يحقق ذلك مصلحة عامة، حتى لو أدى ذلك لكشف مصلحة محمية.

وتجدر الإشارة إلى تشتت البيانات المتعلقة بالتطبيق والامتثال للمؤشرات المبينة أدناه، حيث كان لا بد من إجراء المقابلات والمراسلات المباشرة مع الجهات الحكومية ذات الصلة للحصول على الجزء الأكبر من هذه البيانات. ومع أن جميع الجهات كانت منفتحة ومتعاونة في توفير بياناتها وسياساتها وممارساتها، إلا أن هناك حاجة للمزيد من الجهود لنشر الإحصاءات السنوية، وتحديث المواقع الحكومية على شبكة الإنترنت لتوفير هذه المعلومات المحدثة بشكل دوري وعرضها بصيغة قابلة للفهم باستخدام نموذج يظهر مدى الامتثال للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وأهدافه الفرعية.

# بطاقة نتائج الدولة

## القيمة الإجمالية لأهداف التنمية المستدامة*

# الأردن

| | |
|---|---|
| نتيجة الهدف 4.16 | %49 |
| نتيجة الهدف 5.16 | %56 |
| نتيجة الهدف 10.16 | %39 |

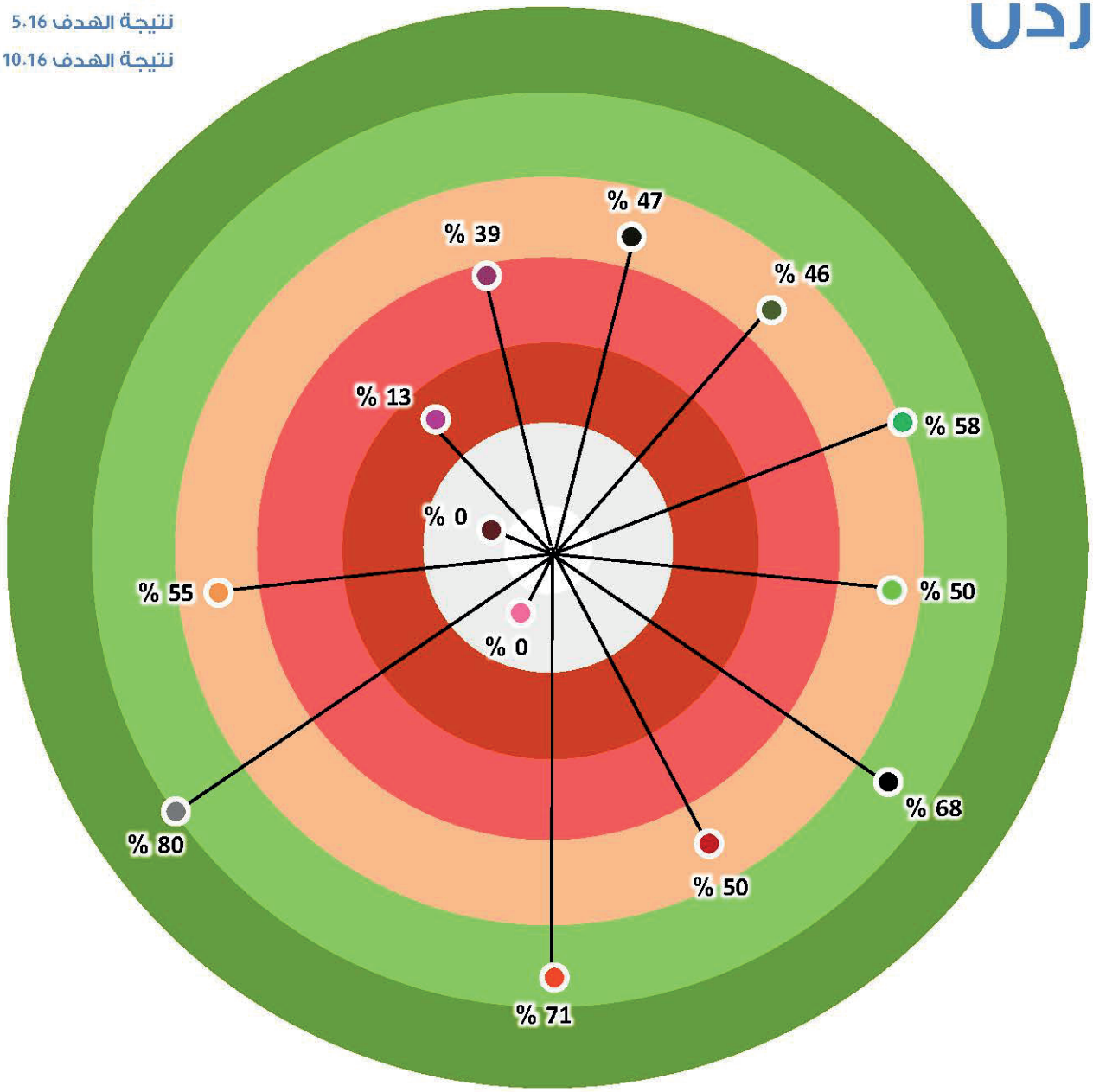


### القيم

| | |
|---|---|
| ٪81 - ٪100 | |
| ٪61 - ٪80 | |
| ٪41 - ٪60 | |
| ٪21 - ٪40 | |
| ٪1 - ٪20 | |
| ٪0 | |

### مجال السياسات (باتجاه عقارب الساعة)

- مكافحة غسل الأموال
- الملكيّة النفعية (الحقيقية)
- استرداد الأصول
- تجارة الأسلحة
- إطار ومؤسسات مكافحة الفساد
- القطاع الخاص
- الشفافية والنزاهة في الإدارة العامة
- الشفافية في ممارسة الضغط السياسي
- الإبلاغ عن الفساد
- الشفافية في تمويل الأحزاب والحملات الانتخابية
- الشفافية المالية
- النزاهة في المشتريات العامة
- الوصول إلى المعلومات

### الرسائل الرئيسية

منذ توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، اتخذ الأردن عدد من الخطوات لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. حيث جرى إقرار قانون جديد للنزاهة ومكافحة الفساد في عام 2016، كما تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد في عام 2017.

تحتاج مجالات سياسات الشفافية المالية، والملكية النفعية، والمشتريات العامة إلى الكثير من التحسين، كما يجب تشجيع القطاع الخاص على تعزيز هياكل النزاهة وتعزيز الشفافية.

سيواصل رشيد (الشفافية الدولية - الأردن) رصد التزامات الأردن تجاه الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

* تعكس بطاقة النتائج تقييم وجود الاطار التشريعي والمؤسسي في الدولة، ولا يعتبر تقييماً لمدى تطبيقه العملي أو فعالية تنفيذه. مع مراعاة الفروقات في توافر المعلومات فقد لا يتم الاجابة على جميع الاسئلة في بعض الدول، وبالتالي لا يمكن مقارنة بطاقات النتائج بينها. تهدف بطاقة النتائج إلى تحديد الفجوات في الإطار التشريعي والمؤسسي وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تطوير.

RASHEED رشيد

TRANSPARENCY INTERNATIONAL - JORDAN
الشفافية الدولية – الأردن

معاً للقضاء على الفساد
TOGETHER TO END CORRUPTION


عمان–الصويفية، شارع علي نصوح الطاهر
عمارة رقم 22 الطابق 2
هاتف 28 25 585 6 962+ فاكس 28 25 581 6 962+
صندوق بريد: 852806 عمان 11185 الاردن
ايميل info@rasheedti.org www.rasheedti.org


RasheedTIjo RasheedTIjo RasheedTIjo RasheedTIjo